



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

الحرب الروسية الأوكرانية وتأثيرها في أسواق الطاقة (الحلول المقترحة والقيود المؤثرة)

أ. د. عبدالصمد سعدون الشمري



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركز البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرٌ ربحيٌّ، مقره الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٌ، وإيجاد حلول عملية لقضايا معقدة تهمّ الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملاحظة:

الآراء الواردة في المقال لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبّر عن رأي كتابها.

حقوق النشر محفوظة © 2022

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

الحرب الروسية الأوكرانية وتأثيرها في أسواق الطاقة (الحلول المقترحة والقيود المؤثرة)

أ. د. عبدالصمد سعدون الشمري *

توطئة

لم يعد الصراع الروسي الأوكراني وليد الحاضر، بل له من الآثار وال بصمات التاريخية التي تعود لعصر الإقطاع الأوروبي (العصور الوسطى) قبل بناء الدول القومية.

واستمرت مشاهد الصراع القومي حتى في ظل الكونفدرالية السوفيتية لاعتبارات الوجود، والاتساع القومي؛ مما أثر سياسياً على ملف العلاقات الروسية الأوكرانية حين شهدت أوجها عام 2014 حينما غزت روسيا شبه جزيرة القرم وضمتها سيادياً، إذ بلغت الخلافات ذروتها بعد أن تسلّم السلطة في أوكرانيا الحرب اليميني المتطرف والمؤيد لانضمام أوكرانيا إلى منطقة اليورو، وهو ما أثار مخاوف القادة الروس من محاولة تقارب حلف الناتو نحو حدودها، والتتمدد بصورة واسعة نحو الشرق الأوروبي، وتطويق منطقة البلقان بوصفها منطقة «طاقيوي» مهمة، ومؤثرة في سوق الطاقة العالمي.

المحور الأول: أسباب الصراع الروسي الأوكراني وخلفياته

تتعدد أسباب الصراع بين روسيا وأوكرانيا والتي ما زالت محور جدل لا توقف عند رجالات النخبة السياسية، بل تتعداها إلى السلوك السيسيولوجي لمجتمعات كلا البلدين، وقبيل بناء الدول القومية في أوروبا، إلا أنها ظهرت وبشدة كفوارق محيزة دفعت بالصراع على أوجه، إذ تركزت على صورة عوامل تمحورت وفق الآتي:

أولاً: العوامل التاريخي والثقافي

فمنذ استقلال أوكرانيا عن الاتحاد السوفيتي عام 1991، لازمتها عوامل تاريخية كثيرة، حملت بين طياتها انقسامات داخل المجتمع الأوكراني، وأدت إلى ضعف البنية السياسية، وإعاقة تطوير الهوية الوطنية الأوكرانية، إذ إنَّ (الترويس) والاستيطان العرقي الروسي ومنذ قرون مضت قد ساهمت في حصول اللغة الروسية على الأولوية بوصفها لغة رئيسة، وتحميلاً اللغات الأخرى في عموم المجتمع مع تنوع الأطياف العرقية كالشيشانية والتونانية والبولندية والنساوية وسكان التatar

* أستاذ العلاقات الاقتصادية الدولية - جامعة النهرين.

الذين استوطنوا شبه جزيرة القرم وقتذاك، فقد أكد استقلال أوكرانيا عن طريق استفتاءً أجري في 1 ديسمبر 1991، وفي هذا الاستفتاء أيدَ (54%) من ناخبي القرم الاستقلال عن الاتحاد السوفيتي، ثم تبع ذلك تصويت عام 1992 من قبل برلمان القرم لإجراء استفتاء على الاستقلال عن أوكرانيا، مما أدى إلى أزمة استمرت عامين حول وضع شبه جزيرة القرم، وفي الوقت نفسه، صوَّت مجلس السوفيات الأعلى لروسيا لـإلغاء التنازل عن شبه جزيرة القرم لأوكرانيا، وبالمقابل وفي يونيو من العام نفسه، صوَّتَت الحكومة الأوكرانية في كيفية منح شبه جزيرة القرم قدرًا كبيرًا من الحكم الذاتي مثل جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي داخل أوكرانيا.

ثانياً: العامل الإثني (العرقيات في أوكرانيا)

وفقاً للإحصاء الأوكراني لعام 2001، فإنَّ ما نسبته (57,2%) من سكان «دونباس» هم من أصل أوكراني، و (38,5%) من أصل روسي، و (4,3%) ينتمون إلى مجموعات عرقية أخرى، معظمهم من اليونانيين إذ يشكلون ما نسبته (1,1%) ومن البيلاروسيين الذين يشكلون ما نسبته (0,9%). كما أكدَ ما نسبته (72,8%) من السكان أنَّ لغتهم الأم هي الروسية، في حين ذكر ما نسبته (26,1%) أنها أوكرانية، فضلاً عن اللغات الأخرى التي تتحدث بها الأقليات العرقية بصورة رئيسة، والتي شكلت نحو (1,1%) من السكان.

ووفقاً للإحصاء السكاني الأوكراني للعام نفسه، فقد شكلَ الأوكرانيون العرقيون (62,8%) من سكان (أوديسا أوبلاست)، في حين شكلَ العرق الروسي (20,7%). إذ أفادت التقديرات الإحصائية أنَّ (46,3%) من السكان كانت لغتهم الأم هي الأوكرانية، في حين شكلت نحو (41,9%) اللغة الروسية، ونحو (11,8%) حدَّدوا لغات أخرى، وتحديداً البلغارية والмолдавية. وهكذا استمرت روسيا بإستراتيجية التغيير الديموغرافي وفق الاتجاهات العرقية والثقافية للجانب الأوكراني.

ثالثاً: العامل الجيوسياسي-اقتصادي

أخذ حلفاء حلف الناتو في عام 1992 يفكِّر في زيادة أعضاء من وسط أوروبا وشرقها للمرة الأولى، فكان لأوكرانيا نصيباً أكبر بعد أن أقامت علاقات رسمية مع الحلف قبل مشروع الانضمام، إذ ترجَّمت بزيارة أمين عام حلف الناتو للعاصمة كييف، قابلاًها زيارة الرئيس الأوكراني (ليونيد كرافتشوك) لمقر الناتو في بروكسل.

من عام 1994 إلى عام 2004 وإبان (10) سنوات كرئيس، ساعد (ليونيد كوتشما) في تحويل أوكرانيا من جمهورية سوفيتية إلى مجتمع رأسمالي، عن طريق خصخصة الشركات، والعمل

على تحسين الفرص الاقتصادية الدولية، إلا أنه في عام 2000 اهتربت رئاسته بفضيحة تسجيلات صوتية كشفت أنه أمر بقتل صحفي معارض، بقي بعدها في السلطة أربع سنوات أخرى. وفي عام 2008 استمرت جهود (بوشينكو وتيموشينكو) لضم أوكرانيا إلى الناتو، مما أدى إلى طلب الاثنين رسمياً في يناير / كانون الثاني بمنح أوكرانيا «خطوة عمل للعضوية»، وهي الخطوة الأولى في عملية الانضمام إلى الحلف، وكان لهذه السياسة انعكاساتها على اقتصاد الطاقة.

كنتيجة للضغط الدولي من أجل حل الأزمة، تفاوضت (تيموشينكو) على صفقة جديدة مع بوتين، واستؤنفت تدفقات الغاز في 20 يناير، إذ ما تزال دول كثيرة من أوروبا معتمدةً على الغاز الروسي حتى هذا اليوم.

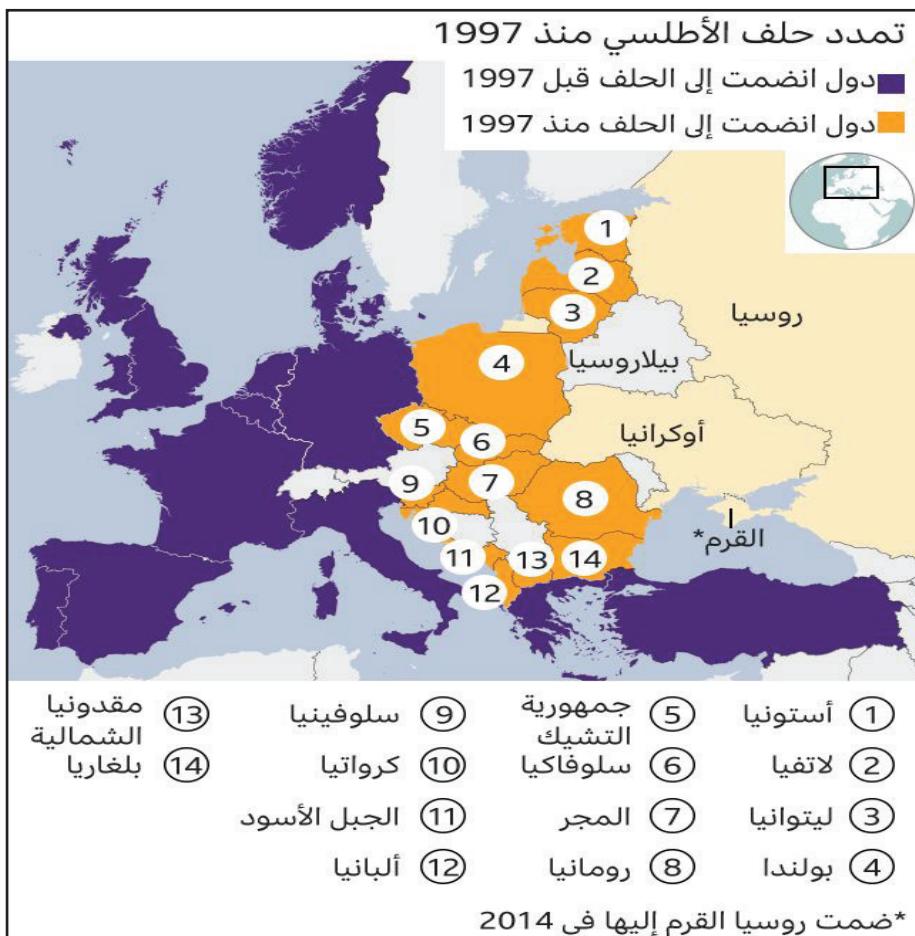
أعلن (يانوكوفيتش) في عام 2014 قبل أيام فقط من توقيعه اتفاق الانضمام إلى حلف الناتو أنه سيرفض التوقيع على اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي لإدخال أوكرانيا في اتفاقية تجارة حرة، وهذا التوجه جاء نتيجة للضغط من روسيا لنقض القرار، وهو ما أثار احتجاجات ضخمة في جميع أنحاء أوكرانيا - هي الأكبر منذ الثورة البرتقالية - مطالبة باستقالة (يانوكوفيتش).

اجتمعت مجموعة مينسك مرة أخرى في بيلاروسيا في عام 2015 لإيجاد اتفاق أكثر نجاحاً لإنهاء القتال، مما أدى إلى اتفاقية مينسك الثانية، بعد فشلها في إنهاء العنف منذ عام 2014 وحتى اليوم، إذ قُتل فيها أكثر من (14000) شخص وجُرح عشرات الآلاف، ونحو أكثر من مليون شخص.

استمر القتال في (دونباس)، وهاجمت روسيا أوكرانيا مراراً وتكراراً في سلسلة من الهجمات الإلكترونية، بما في ذلك هجوم 2016 على شبكة كهرباء كييف الذي تسبب في انقطاع التيار الكهربائي بصورة كبيرة. وفي عام 2017، أثر هجوم واسع النطاق على البنية التحتية الأوكرانية الرئيسية، بما في ذلك البنك الوطني وشبكة الكهرباء. (استمرت الهجمات الإلكترونية من روسيا حتى الوقت الحاضر؛ واستهدف الهجوم الكبير الأخير موقع حكومية في يناير 2022).

رابعاً: المتغير الدولي: تجدد حلف الناتو باتجاه الشرق والضغط الأمريكي على أوكرانيا من الشكل المرفق... قد لا يُنظر إلى توسيع الناتو نحو الشرق الأوروبي على أنه بداية حقبة جديدة، ولكن بوصفه استمراً لسياسات الحرب الباردة وعلاقتها، فإذا كانت الحرب الباردة قد انتهت فعلاً، فهذا يعني أنه إذا لم تكن هناك صراعات مستمرة بين الرأسمالية والاشتراكية لقلوب شعوب العالم وعقولهم، فلا داعي للاحتفاظ بالنفقات العسكرية كدعم للشركات، ولا داعي لاستخدام عصا عالمية كبيرة ضد دول العالم الثالث، ولن تكون هناك حاجة كبيرة لحلف الناتو؛

إلا أنَّ الأمر مختلف هذه المرة فالمسألة الأيديولوجية تسكن عقول الغرب، وتهيمن على فكرهم الإستراتيجي، وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية.



بعد ١١ سبتمبر من عام ٢٠٠١ سرعان ما تحولت فكرة أنَّ الهجمات الإرهابية على مركز التجارة العالمي والبنتاغون تتطلب تنشيط عملية التوسيع المستمر لحلف الناتو التي كانت في أحسن الأحوال متوقفة في ذلك الوقت؛ لأنَّ الحلف -وخصوصاً الولايات المتحدة- كان يسعى إلى التوسيع ببطء، إلا أنَّه بعد ١١ سبتمبر، دفعت واشنطن التي كانت تبحث عن حلفاء موثوق بهم ومحالصين بصورة مكثفة من أجل «توسيع كبير».

تُعد أوكرانيا جمهورية سوفيتية سابقة. لن تنضم إلى حلف الناتو في أي وقت قريب، وقال في ذلك الرئيس (جو بايدن) ضمن علاقه الولايات المتحدة بأوكرانيا ومع ذلك، فإن سياسة الباب المفتوح التي يتبعها الناتو - وهي المبدأ التأسيسي للحلف بأن أي دولة أوروبية مؤهلة يمكن أن تنضم إليه - تقطع كلا الاتجاهين، وهذا للغرب بمنزلة بيان للحكم الذاتي.

فالمادة (5) وهي جوهر حلف شمال الأطلسي تجعل الالتزام، وأن يتعامل مع أي هجوم على أي دولة على أنه هجوم على الحلف بأكمله - مما يعني أن أي مشاركة عسكرية روسية مع أوكرانيا العضو المفترض في الناتو ستجعل موسكو نظرياً في صراع مع الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وفرنسا و(27) دولة عضو أخرى في الناتو.

وعليه لا يمكن لأي بلد الانضمام إلى تحالف الناتو من دون الموافقة الإجمالية لجميع الدول الأعضاء الثلاثين، وقد عارض كثيرون عضوية أوكرانيا، ويرجع ذلك جزئياً إلى أنها لا تفي بشروط الانضمام، وهذا قد وضع أوكرانيا في موقف لا يمكن الدفاع عنه، والطلب المقدم للتحالف لن يقبله، في حين سيثير هذا الطلب غضب خصم ذا إرث أيديولوجي محتمل في الجوار، ولا يستطيع الناتو حماية صاحب الطلب.

فقد صرحت أوكرانيا ماراً وتكراراً عن نيتها أن تصبح دولة عضواً في الناتو؛ كهدف مكتوب في دستور البلاد، إذ تعتقد أوكرانيا أن انضمامها إلى الحلف سيعزز قوتها الدفاعية بموجب مبدأ الدفاع الجماعي لحلف الناتو المنصوص عليه في المادة (5) من تأسيس الحلف، وقد ظل ذلك وعداً من قبل الناتو إلى أوكرانيا منذ العام 2008 بمنحها فرصة الانضمام، إلا أنه - ومع تعميق التعاون في السنوات التي تلت ذلك - يعتقد أن فرصة حدوث ذلك ضئيلة في أي وقت قريب.

لم تقتنع القوى الغربية بعد بقيام كيف بعمل كافٍ للقضاء على الفساد، وتلبية المعايير السياسية والاقتصادية والعسكرية الأخرى المطلوبة ل الانضمام إلى التحالف، على التحو المنصوص عليه في دراستها في عام 1995 حول طبيعة التوسيع، ومن جهة أخرى قد يشعر أعضاء الناتو بالقلق أيضاً من احتمال انضمام أوكرانيا إلى صفوفهم في حين تظل التوترات مع موسكو عالية، على اعتبار أن مثل هذه الخطوة قد تدفعهم إلى صراع مباشر مع روسيا في حالة شنّها هجوماً؛ بسبب مبدأ الدفاع الجماعي... وهو ما يؤكد عدم تورط حلف الناتو في مواجهة أي عزو محتمل لروسيا على أوكرانيا (للتوسيع ينظر الشكل المرفق) إذ توضح الأسهم الحمراء مناطق تحرك حلف الناتو منذ انتهاء الحرب الباردة.



المحور الثاني : تأثير الحرب في سوق الطاقة في ظل مقتربات الحلول ومؤشرات القيود
لعبت الطاقة في منطقة البلقان دوراً مؤثراً في اقتصادات الغرب الأوروبي وتحديداً النفط والغاز، ولعلَّ (جيوبولتك روسيا وأوكرانيا) كانت وما زالت الأكثر تأثيراً لما يمتلكه الجانبيين من إمكانات «طاقةوية» هائلة، فضلاً عن شبكات الإمدادات الطاقة عبر أراضيها جعلها عاملًا محفيزاً لدبومة الصراع القائم بينهما.

أولاً: تأثير الحرب في سوق النفط والغاز الطبيعي عالمياً

فمن المرجح أن يتأثر الغرب الأوروبي إلى حدٍ كبير بسبب الحرب؛ لأنّها تعتمد اعتماداً كبيراً على روسيا للغاز الطبيعي، إذ تُعد روسيا ثاني أكبر منتج للغاز الطبيعي على مستوى العالم،

إذ استحوذت على ما يقرب من (17%) من الإمدادات في عام 2020، وتتصدر أكثر من (35%) من إنتاجها وحوالي (70%) تُرسل إلى أوروبا عبر خطوط الأنابيب، ويعبر معظمها عبر أوكرانيا عن طريق ثلاثة شرائين رئيسة. أكبرها هو نورد ستريم (1)، بسعة (55) مليار متر مكعب سنويًا.

س) ماذا لو تعطلت صادرات خطوط الأنابيب الروسية صوب أوروبا؟ ومدى تأثير ذلك على أسعار النفط؟ (علمًا أنَّ أسعار النفط حتى فبراير من عام 2022 قد بلغت أكثر من 95 دولارًا للبرميل الواحد بزيادة تجاوزت 25 دولارًا عَمَّا كانت عليه الأسعار مطلع هذا العام، واليوم قد تجاوزت حاجز المائة دولار).

يمكن أن يؤدي اضطراب العرض إلى ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي في أوروبا على غرار ما حدث في أواخر ديسمبر، وهو ما سيؤثر أيضًا على سعر النفط، إذ من المحتمل أن تتحوّل البلدان بعيدًا عن الغاز الطبيعي: «أي: اضطرابات في تدفق النفط من روسيا في سياق انخفاض الطاقة الاحتياطية في مناطق أخرى يمكن أن يؤدي بسهولة إلى ارتفاع أسعار النفط إلى (120) دولارًا للبرميل. من المرجح أن يؤدي خفض صادرات النفط الروسية إلى النصف إلى دفع سعر نفط برنت إلى (150) دولارًا للبرميل.

س) ما المخاطر التي تواجه قطاع الطاقة الروسي جراء الحرب على أوكرانيا؟ ومدى تأثير العقوبات على الاقتصاد الروسي؟

يرى المحللون في قطاع الطاقة أنَّ هناك علاقة معاكسة بين أسعار النفط والاقتصاد الروسي، حينما تنخفض أسعار النفط، تعاني روسيا بشدة، فالنفط والغاز مسؤولان عن أكثر من (60%) من صادرات روسيا ويوفران أكثر من (30%) من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، كما يشكل النفط والغاز (80%) من اقتصاد خانتي ما نسيسك، وعمومًا في روسيا، فقد وفر النفط والغاز نحو (39%) من إيرادات الميزانية الفيدرالية وشكلّوا نحو (60%) من الصادرات الروسية في العام 2019.

يلاحظ من الجدول أنَّ إنتاج روسيا وإنْ كان بالمرتبة الثالثة بعد الولايات المتحدة والصاعدة؛ إلا أنه يشكّل نحو (13,4%) من الإنتاج العالمي لعام 2019، وهو ما يعني أنَّ حجم تأثير إنتاج روسيا من النفط على مجموع الإنتاج العالمي كبير، وإذا ما تعطل فسوف يخلق فجوة عرض نفطي لا بدَّ من تعويضها لمواجهة الطلب العالمي في الوقت الذي يشهد العالم نموًّا اقتصاديًّا بعد تباطؤ استمرَّ لأكثر من عامين جراء الوباء (كوفيد 19).

يعتقد كثير من المسؤولين في خضم الحرب القائمة بصعوبة تحديد حجم الأضرار التي سيسببها فرض مزيد من العقوبات على الاقتصاد الروسي، إلا أن صندوق النقد الدولي قدّر في عام 2019 بأن العقوبات كانت قد حدّت من النمو الروسي بنسبة (0.02%) بين عامي 2014 و2018، إذ حينها سعت الحكومة الروسية إلى حماية الاقتصاد من صدمة العقوبات، وتطوير بديل لآلية السويفت، والحد من الاعتماد على الدولار، وبناء صندوق الاستثمار الروسي. كما قد يتعرّض الاقتصاد الروسي فعلاً إلى عملية تجميد أصوله المالية في الخارج وذلك عن طريق تطبيق آليات لنظام سويفت (SWIFT) -مجتمع الاتصالات المالية العالمية بين البنوك-، عن طريق تجميد الأصول الروسية في البنوك الخارجية من دون وجه حق التصرف المالي في التعامل مع البنوك والمصارف الروسية، أي: عزل روسيا مصرفياً ومالياً، وعدم السماح لها في تمويل التجارة الخارجية أو تسهيل تدفق الإيرادات من صادراتها في القطاع «الطاقي»، وهو ما يحرّمها من العملة الصعبة. إلا أن هذه العقوبة قد لا تجدها تأثيراً على الاقتصاد الروسي؛ لأنَّ روسيا تعتمد ما يُعرف بالعملة المشفرة:)) وهي سلسلة بيانات مشفرة تشير إلى وحدة العملة، إذ تُراقب وتتضمّن من قبل شبكة نظير إلى نظير تسمى «block chain»، والتي تكون منزلة دفتر أستاذ آمن للمعاملات، على سبيل المثال: الشراء والبيع والتحويل على عكس النقود المادية، فإنَّ العملات المشفرة لا مرکزية، مما يعني أنها لا تصدر من قبل الحكومات أو المؤسسات المالية الأخرى(.).

جدول (1) إنتاج دول العالم من النفط (عشر دول الأولى مع أوكرانيا) لعام 2019

الرتبة	الدولة	إنتاج النفط	إنتاج النفط للفرد
		برميل / يوم	برميل / يوم لـ كل مليون نسمة
	مجموع الإنتاج العالمي	80,622,000	10,798
1	الولايات المتحدة الأمريكية	15,043,000	35,922
2	السعودية (أوبك)	12,000,000	324,866
3	روسيا الاتحادية	10,800,000	73,292
4	العراق (أوبك)	4,451,516	119,664
5	إيران (أوبك)	3,990,956	49,714
6	الصين	3,980,650	2,836
7	كندا	3,662,694	100,931
8	الإمارات العربية المتحدة (أوبك)	3,106,077	335,103
9	الكويت (أوبك)	2,923,825	721,575
10	الهند	2,515,459	554
58	أوكرانيا	31,989	720

جدول (2) إنتاج الغاز الطبيعي عالمياً (لعشر دول المقدمة مع أوكرانيا) بالمتر مكعب

الترتيب العالمي	إنتاج الغاز (متر مكعب)	الدولة/المنطقة	رتبة
-	3,021,000,000,000	الإنتاج العالمي	-
الأول عالمياً	654,000,000,000	روسيا الاتحادية	1
	545,900,000,000	الولايات المتحدة الأمريكية	2
	197,800,000,000	الاتحاد الأوروبي	3
	187,000,000,000	كندا	4
	133,200,000,000	قطر	5
	114,700,000,000	النرويج	6
	111,900,000,000	إيران	7
	85,700,000,000	الجزائر	8
	76,330,000,000	هولندا	9
	75,900,000,000	الهند	10
التاسع والعشرين عالمياً	21,050,000,000	أوكرانيا	29

على الجانب الآخر، تتشكل أهمية الغاز الطبيعي من أهمية الإنتاج الروسي وهو الأول عالمياً، إذ بلغ نحو (654 مليار متر مكعب) وفق إحصائيات أواخر العام 2019 قبل تفشي وباء (كورونا)، وانخفاض مستويات الإنتاج؛ إذ شكل أكثر من (30%) من صادرات الغاز الروسي إلى أوروبا (دول حلف الناتو)، وبالمقابل فمع أن أوكرانيا تحل المرتبة (29) عالمياً وإنتاج بلغ نحو (21,05) مليار متر مكعب) وهو إنتاج ضئيل قياساً بالإنتاج الروسي، إلا أن موقع أوكرانيا على البحر الأسود وألانيا حلقة وصل لإمدادات الغاز؛ مما جعلها جزءاً من أزمة كبيرة ومؤثرة في أمن

الطاقة وتحديداً إمدادات الغاز نحو الغرب الأوروبي.

ما تزال أوروبا تهتم بشراء الغاز الروسي، وبكميات تفوق أي وقت مضى، ومع تراجع العلاقات بين الطرفين إلى أدنى مستوى لها منذ عقود، وإن كانت قد أخذت على عاتقها التحرر من تحكم موسكو في إمداداتها من الطاقة بعد أن عُرقلت شحنات الغاز المتوجهة إلى الغرب الأوروبي مرتين، إذ تصاعد الخلاف بين القادة الأوروبيين بسبب المخطط المقترن لمضايقة شحنات الغاز المتوجهة إلى ألمانيا عبر مشروع نورد ستريم 2، فضلاً عن أنابيب الغاز التي دعم تكاليفها الاتحاد الأوروبي لمرور الغاز من روسيا عبر سيريا وها خط أنابيب نابوكو وساوث ستريم المنافس المباشر له .. ينظر الخارطة (عن شركة غاز بروم الروسية).



كما تُعد ألمانيا أكبر مشترٍ للغاز الروسي - عبر خط الأنابيب الجديد -، مما يشكل مصدراً متزايدًا للقلق للولايات المتحدة التي تخشى من أن تقوّي هذه العلاقات مع موسكو من قدرة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على استخدام الغاز الطبيعي وسيلةً للضغط على منتقديه، ومكافأة لحلفائه

إيران التي تُحتل المرتبة السابعة عالمياً في إنتاج الغاز الطبيعي.

يرى كثيرون من المحللين الإستراتيجييين أنَّ استخدام الغاز الطبيعي كسلاح في المعركة يشبه إلى حد كبير دور السلاح النووي في الحروب التقليدية كتمدير متبادل مع الطرف الآخر، وبصورة مؤكدة، وهو ما يراه الكثيرون ويرغب بالاستمرار في استخدام ورقة الغاز للتهديد.

وعليه فقد وضع كبار مسؤولي حلف الناتو في اجتماعهم في بروكسل قبيل الغزو الروسي لأوكرانيا سؤالاً مفاده «ماذا سيحل في أوروبا إذا ما انقطع إمداد الغاز الروسي عنها؟»؟ إذ تشيري أوروبا أكثر من (40%) من استهلاكها للغاز الطبيعي من روسيا عبر شركة غاز بروم الحكومية. وهذا الجانب جعل من واردات الغاز إلى أوروبا مصدر قلق أمني في ظل تدهور الأوضاع بين روسيا وأوكرانيا، واحتمال توقف جميع إمدادات تدفق الطاقة، وهو ما يعني البحث عن البديل مع أنَّ التأثير قد انعكس على مستوى الأسعار التي أخذت بالارتفاع التدريجي مما سيضرُّ حتماً بمعظم دول الاستهلاك ومنها الدول الأوروبية.

س) لماذا هذا الإصرار الروسي في غزو أوكرانيا؟

- إنَّ من يتطلع إلى جوهر الأزمة منذ بدايتها الأولى وهي مرحلة التفكُّك السوفيتي وتقسيم الميراث بين جمهورياته بالصورة التي تركت آثاراً جيوبوليتيكية خطيرة قد بصمت على أمن روسيا الاتحادية كوريث شرعي للاتحاد السوفيتي.

- جاء الغزو بعد أن عجز الخطاب الروسي من إيصال فكرته إلى عقل الغرب الأميركي، ووضع العالم على محك من حرب لا مثيل لها منذ الحرب العالمية الثانية، بل وضع الاقتصاد العالمي في حلقة من الاستفهام ما بين عقوبات شاملة على روسيا من دون معرفة نتائجه، وبين تحديد محدق بأمن الطاقة العالمي على اعتبار أنَّ روسيا من دول المقدمة والمهمة في إنتاج النفط والغاز الطبيعي ومصدر رئيس لإمدادات الغرب الأوروبي.

ف عند النظر إلى الخريطة الأوروبية وكما عبر عنها خطاب بوتين قبيل الغزو ملخصاً إلى أنَّ الشرق الأوروبي لا يسمح، ولا يقبل للدول حلف الناتو من التمدد نحوها. إذ فُسّمت الخريطة الأوروبية على قسمين أحدهما يضم روسيا الاتحادية وهو القسم الأكبر في أوروبا والآخر يضم جميع الدول في الشرق والغرب الأوروبي معاً.

يشكّل حلف الناتو (30) عضواً من الدول (27) أوروبية، فضلاً عن الولايات المتحدة وكندا وتركيا، إذ لا يفصل الحلف عن روسيا سوى دولتين هما بيلاروسيا وأوكرانيا، وهذا يعني أنَّ انضمامهما إلى الحلف يعني تطبيق روسيا حدودياً من الناتو وعندما سُتنشر الصواريخ المتوسطة

التي ستهدد حتماً الأمن السيادي الروسي هذا من جانب، فضلاً عن أنَّ هناك مشكلة تتعلق بال المياه الدافئة عند روسيا كمنافذ بحرية والتي تتجدد في أوقات مختلفة من السنة باستثناء ميناء (سيفاستوپول) الواقع في شبه جزيرة القرم من جانب آخر.

وهذه رسالة واضحة لبوتين يطلب فيها وقف زحف حلف الناتو شرقاً مع تعهد بعدم قبول انضمام أوكرانيا وبيلاروسيا كأعضاء في الحلف، كذلك انسحاب حلف الناتو من دول الواجهة أيضاً مثل: بلغاريا، ورومانيا، وبولندا، وجورجيا، ومولدافيا، مما يجعل روسيا تعمل على إعادة تصميم البنية الأمنية في أوروبا تحسباً لأيٍّ خطر محتمل في المستقبل. فالغاز الروسي ما زال يُعدُّ ذا قيمة عليا عند الأوروبيين، ومع الموقف الذي أجمعوا عليه في مقاطعة روسيا اقتصادياً، ومع تراجع أحجام الغاز المصدر من روسيا إلى أوروبا في عام 2020 من (40%) إلى (30%)، و كنتيجة لعقوبات جزئية قد فرضت على روسيا إبان ضمه لشبه جزيرة القرم منذ العام 2014. أمّا اليوم فبات الأمر مختلفاً. فمع العقوبات الدولية على روسيا اقتصادياً، إلَّا أنَّ لروسيا بالمقابل خيارات عديدة لمواجهة تلك العقوبات، ومنها صعود الأسعار في سوق النفط والغاز صعوداً مرتفعاً، وغير مسبوق، إذ قد يصل النفط إلى نحو (150) دولار للبرميل الواحد.

المحور الثالث : المشاهد المتوقعة لأسواق الطاقة في ظل الحرب والعقوبات الدولية على روسيا

ثلاثة مشاهد تحكم أسواق الطاقة في ظل الحرب والعقوبات الدولية على روسيا وكل مشهد يرتبط ببعد من الأبعاد وهي على النحو الآتي:

الأول: مشهد التأثير في أسواق الطاقة اقتصادياً جراء العقوبات الدولية على روسيا.
نظراً لاستمرار الحرب بين روسيا وأوكرانيا فإنَّ هناك من المؤكد تأثير اقتصادي كبير في سوق الطاقة، على اعتبار أنَّ أكثر من (35%) من الغاز الروسي يتتدفق نحو الغرب الأوروبي ويأتي معظمها عبر خطوط أنابيب الطاقة المارة خلال أراضي بيلاروسيا، وبولندا، وألمانيا كما في خط أنابيب (نورد ستريم 1، و 2) فضلاً عن أنابيب أخرى تمر عبر أوكرانيا.

س) ما بديل النفط الروسي؟

اعتقد يمكن أن تجذب على ذلك منظمة أوبك، وإمكانيات الدول الأعضاء في رفع سقف الإنتاج اليومي وتعويض ما نسبته (13,4%) من الإنتاج العالمي من أجل تعطية محمل الطلب في سوق النفط. وهذا الاحتمال وارد جداً، ويمكن تحقيقه لاعتبارات أنَّ معظم دول أوبك

لديها القدرة الاستيعابية في تعويض حصة روسيا من النفط ومواجهة الطلب العالمي، ولذا لا يُعدُّ النفط مشكلة أمام دول الإنتاج النفطي، وإنَّ تعويض حصة روسيا من النفط ممكن.

س) ما البديل للغاز الروسي؟

يُؤكَّد كثير من خبراء الطاقة أنَّ الغاز القطري هو البديل حالياً كحلٍ آمنٍ لمواجهة انقطاع إمدادات سوق الغاز الطبيعي إلى أوروبا في ظل العقوبات الاقتصادية على روسيا، ولكن هل أنَّ قطر عندها الاستعداد بكامل الطاقة الاستيعابية لتغطية تلك الإمدادات وبالمستوى نفسه ما قبل الأزمة؟

عن طريق الإحصائيات في الجدولين (1، و2) أعتقد أنَّ هناك قيود بخصوص هذا البديل؛ لأنَّه لا يغطي كل الإمكانيات المطلوبة على اعتبار أنَّ الإنتاج القطري الحالي يبلغ نحو (133,5) مليار متر مكعب أي: ما نسبته (4,4%) من الإنتاج العالمي، في حين يعتمد الغرب الأوروبي -ما عدا النرويج- على أكثر من نحو (6,1%) من الإنتاج العالمي، وهو ما يعني أنَّ هناك فجوة في سد الطلب الأوروبي بالجملة بما يزيد عن (35%) من الحاجة الفعلية، فإذا ما وضعنا بالحساب اعتماد الغاز النرويجي كبديل آخر أيضاً. وهذا ما لا يمكن تلبيه في مدة لا تقل عن سنة، حتى تُزداد الطاقة الاستيعابية. الأمر الذي يجعل أوروبا في ورطة لمواجهة الوضع الجديد.

وفي الوقت الذي تبحث فيه أوروبا عن بدائل للغاز الروسي، تحدث عدد من المراقبين عن قدرة الجزائر وقطر على توفير نسبة كبيرة من الغاز بديلاً عن الغاز الروسي، إلا أنَّ ذلك لا يكفي ليطمئنَّ الأوروبيون.

أما الجزائر، التي تُعدُّ ثالث أكبر مزود للغاز لدول الاتحاد الأوروبي بعد روسيا والنرويج، فقد صدرت العام الماضي عن طريق خطوط أنابيب ممتدة عبر البحر المتوسط إلى إسبانيا وإيطاليا، فضلاً عن محطة للغاز الطبيعي المسال، الذي هو حوالي (34) مليار متر مكعب) من الغاز إلى دول الاتحاد الأوروبي، أي: ما نسبته (8%) من إجمالي واردات القارة، وفقاً للمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي.

كما يتضمن هذا المشهد صعوبات في تأمين إمدادات الغاز إلى أوروبا من قبل الولايات المتحدة وكندا وتعويض النقص الحاصل لاعتبارات بعد المسافة، وانعدام شبكات إمدادات الغاز فيما بينها.

الثاني: مشهد عدم التأثير في أسواق الطاقة في ظل العقوبات الدولية على روسيا
ممكن عدم تأثير أسواق الطاقة من حيث الإنتاج العالمي وحجم الطلب الفعلي، وذلك عن

طريق تأمينه من مصادر أخرى. فعلى سبيل المثال: إن تخفيف العقوبات على إيران، وتحديداً في قطاع الطاقة في مقابل نجاحها في مواصلة التزامها ضمن محادثات الملف النووي الإيراني، يُعد من الحلول الممكنة لمواجهة نقص إمدادات الطاقة المتدافئة إلى أوروبا عبر مضيق هرمز وتركيا، إذ يبلغ الإنتاج الإيراني نحو (3,7%) من الإنتاج العالمي. وهذه فرصة كبيرة تعُول عليها إيران؛ للخروج من مأزق العقوبات الحالية، وفي الوقت نفسه يكون هناك حالاً لأزمة الطاقة جراء العقوبات المفروضة على روسيا. يزداد على ذلك البحث عن المصادر الأخرى الواردة من دول آسيا الوسطى وبحر قزوين وتغيير مسار إمدادات الطاقة منها بعيداً عن البحر الأسود عبر أوكرانيا، أو بحر البلطيق عبر ألمانيا ومنطقة الصراع الروسي الأوكراني.

الثالث: مشهد التأثير في أسواق الطاقة سياسياً في ظل الحرب والعقوبات الدولية على روسيا.

لا تفرض عقوبات شاملة على قطاع الطاقة الروسي لاعتبارات الحاجة الكبيرة لأوروبا واعتمادها حصراً على الغاز الروسي. يدخل البعد السياسي للتأثير على مسار العلاقات بين روسيا والغرب الأوروبي حصراً، فمع أنَّ الموقف الأمريكي المتشنج تجاه الغزو، إلا أنَّ المصالح الأوروبية تبقى مشغولة بالحاجة إلى إمدادات الغاز الروسي من دون انقطاع. كما يزداد على هذا السيناريو مسألة تقسيم أوكرانيا إلى شرقية وغربية؛ لإبقاء الوضع من دون المساس بملف الطاقة، وما يتبعها من أخطار؛ ولأسباب باتت لا تقبل التهاون أو صرف النظر لاعتبارات عدم وجود البديل الآنية لسد الحاجة الأوروبية من الغاز الروسي في حالة الانقطاع التام.

(س) ماذا يخفي المستقبل لأوكرانيا؟!

من الممكن أيضاً ترداد صعوبة التنبؤ بما يخبئه المستقبل لأوكرانيا، إذ يرى مثل هذا السيناريو أنَّ البلاد قد أصبحت منقسمة فعلاً على أساس عرقية، ما بين دولة غربية عرقية أوكرانية موالية لحلف الناتو عاصمتها مدينة «ليفيف» (Levive) بدلاً من كييف ودولة شرقية أكثر توجهاً نحو روسيا تضم جنوب وشرق أوكرانيا اليوم.

وبطبيعة الحال يمكن أن تكون الهياكل الاقتصادية للدولتين مختلفة من حيث البنية الاقتصادية والخدمي ما بين الشرق الأوكراني الذي يهيمن على الإنتاج الزراعي، إذ تُعد مدينة كييف العاصمة أكبر منتج لزيت عباد الشمس في العالم ومصدر رئيس لمنتجات زراعية أخرى مثل القمح والحبوب والسكر، مع توافرها في الجزء الغربي من أوكرانيا، إذ يتم كثير من هذا الإنتاج. تتركز عديد من أكبر الخدمات في البلاد - كشركات تصميم الطيران - وشركات الطاقة مثل (Naftogaz)

عن (42%) من إجمالي الصادرات في فقط في عام 2013، مع تسجيل أكثر من نصف هذه الصادرات للشركات في كييف وحدها.

وفي هذا السيناريو يمكن أن يتحقق شيء من التوافق بين أطراف الصراع على اعتبار أنَّ روسيا يمكن أن تحصل على أمن سيادي وداعي عن طريق ظهور جمهوريات منفصلة ذاتأغلبية روسية في شرق أوكرانيا يمكن أن تشكل في المستقبل مع روسيا الاتحاداً كونفدرالياً يزداد عليه جمهورية بيلاروسيا، بالمقابل يصبح الغرب الأوكراني أكثر استعداداً في الانضمام إلى حلف الناتو، وعندئذ يكون ما بين شرق أوكرانيا وغربها ما يماثل جدار برلين. بعد الحرب العالمية الثانية. وربما هذا المشهد قد يجتاز القارة الأوروبية والعالم آثار حرب مدمرة وفي الوقت نفسه سوف لا يتأثر سوق الطاقة العالمي بعد نزول الحواجز التي أحدثها الغزو الروسي.

References

- Richard Sakwa (2014). **Frontline Ukraine: Crisis in the Borderlands.** I.B.Tauris. p. 155.
- “**A Ukraine City Spins Beyond the Government’s Reach**”. The New York Times. 15 February 2014.
- Schmemann, Serge (22 May 1992). “**Russia Votes to Void Cession of Crimea to Ukraine**”. The New York Times. Retrieved 3 March 2014.
- See also the article “**Historical background of the Russo–Ukrainian War**” on link:
https://en.wikipedia.org/wiki/Historical_background_of_the_Russo–Ukrainian_War#cite_note-2001ODESSALING-86
- Zoltan Barany, “**Stretching the umbrella: NATO’s eastern expansion**” on the link:
<https://journals.sagepub.com/doi/full/10.1007/s12290-009-0087-5>
- “**NATO and the Ukraine–Russia crisis: Five key things to know**” on link: <https://www.aljazeera.com/news/2022/2/15/explainer-nato-and-the-ukraine-russia-crisis>
- “**U.S. Warns of Grim Toll if Putin Pursues Full Invasion of Ukraine**” on a link :

<https://www.nytimes.com/2022/02/05/us/politics/russia-ukraine-invasion.html>

- **Sandeep Singh , Karunjit Singh," Explained: How Russia–Ukraine crisis impacts oil prices, equity markets" on a link:**

<https://indianexpress.com/article/explained/russia-ukraine-crisis-oil-prices-equity-markets-7785144/>

- **–"How a Russian–Ukraine conflict might hit global markets" on a link :**

<https://www.reuters.com/markets/europe/how-russian-ukraine-conflict-might-hit-global-markets/2022-01-21->

- **»The collapse of the ruble alone will not deter Putin from his plans in Ukraine." On a link:**

https://www.washingtonpost.com/business/energy/a-weaker-ruble-alone-isnt-going-to-stop-putin/2022/01/25/d1d3b3d8-7e11-11ec-8cc8-b696564ba796_story.html

- **»A divided Ukraine could see two radically different states emerge" on a link:**

<https://www.birmingham.ac.uk/research/perspective/divided-ukraine-connolly.aspx>